

التقرير السنوي

٢٠٠٥



هيئة تنظيم الإتصالات سلطنة عمان

٢٥ يوليو، ٢٠٠٦

كلمة معالي رئيس الهيئة

يسرني ويسعدني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي الثاني لهيئة تنظيم الاتصالات والذي يبرز أهم الأنشطة التي باشرتها الهيئة خلال عام ٢٠٠٥ م .

لقد شهد العام المنصرم انطلاقة تحرير قطاع الاتصالات بفتح المنافسة في مجال خدمات الاتصالات المتنقلة ، حيث أثمرت المنافسة بين شركتي عمان موبايل والنورس الى إنخفاض الأسعار انخفاضاً ملموساً وتسنت لمنتفعي خدمات الاتصالات فرصة أوسع للاختيار من بين العديد من المزايا المتمثلة في جودة الخدمة والعناية بالمستخدمين والتعرفة وتغطية الشبكة . وكان من ضمن الإنجازات التي تحققت بفضل إدخال المنافسة ، الارتفاع الذي حدث في نسبة الكثافة الهاتفية للخدمات المتنقلة والتي بلغت ٥٦,٤% حيث إرتفعت أعداد المشتركين بنهاية شهر ديسمبر ٢٠٠٥ م إلى ١,٣٣٣,٢٢٥ مشتركاً بنسبة نمو بلغت ٦٥% منذ العام الماضي .

وتتمثل إحدى المهام الأساسية للهيئة في العمل على حماية مصالح المنتفعين بخدمات الاتصالات فيما يتصل بأسعار أجهزة الاتصالات وجودة وكفاءة خدمات الاتصالات التي يوفرها المرخص لهم . وقامت الهيئة بغية تحقيق هذه الأهداف بدراسة مختلف مقترحات التعرف التي تقدم بها المشغلون وحرصت على تأمين أسعار عادلة من خلال دفع حركة السوق نحو تبني نظام تنافسي للتعرفة .

كما تباشر الهيئة مسؤولية إدارة الموارد الوطنية للترقيم ، حيث قامت في هذا الصدد بتطبيق نظام الترقيم المكون من ثمانية أرقام لكل من الخدمات الثابتة والمتنقلة على حد سواء بغرض تلبية متطلبات الترقيم للعشرين عاماً المقبلة .

وخلال العام المنصرم تم تغيير الأرقام المختصرة التي كانت مكونة من ثلاث خانوات لتصبح أربع خانوات وتستخدم هذه الأرقام المختصرة بواسطة مشغلي شبكات الاتصالات لتوفير خدمات حصرية معينة لمستخدميهم إلى جانب استخدامها للخدمات العامة مثل خدمات الطوارئ وغيرها . ووجهت الهيئة كذلك مشغلي الخدمات المتنقلة لتطبيق خاصية احتفاظ المشترك بالرقم المتنقل ومن المتوقع أن يساهم ذلك في تشجيع المنافسة في سوق الاتصالات المتنقلة والانطلاق بها إلى آفاق أرحب .

ومن بين أهم الأمور التي تم التعامل معها من قبل الهيئة خلال العام الماضي هو إعداد الخطة الوطنية لتخصيص وتوزيع الطيف الترددي لضمان إدارة واستخدام الطيف الترددي بكفاءة.

ومن جانب آخر ، فقد آلت الهيئة على نفسها أداء دور حيوي عبر مشاركتها في الاجتماعات والمؤتمرات العربية والإقليمية والعالمية ، فقد شاركت بفعالية في مفاوضات اتفاقية تحرير التجارة بين السلطنة و الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بقطاع الاتصالات والتجارة الإلكترونية والخدمات التجارية عبر الحدود .

ويسرنا بهذه المناسبة أن نشي على الجهود المقدرة التي بذلها أعضاء الهيئة وموظفوها في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة ، كما أننا نثمن عالياً روح التعاون الصادقة التي تميزت بها جهود كافة إدارات مشغلي خدمات الاتصالات والتي ما كان ليتأتى بدونها ما تحقق من نجاح للهيئة في أداء مهامها والاضطلاع بمسؤولياتها .

وفي الختام يشرفني نيابة عن الهيئة وأعضائها وجميع العاملين بها أن أرفع للمقام السامي لمولانا صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه- أصدق معاني الشكر والامتنان على رعايته ومساندته لقطاع الاتصالات في سبيل الرقي به خدمة للوطن والمواطن .

محمد بن عبد الله الحارثي
وزير النقل والاتصالات
رئيس هيئة تنظيم الاتصالات

(١) هيئة تنظيم الاتصالات

الهيئة

أنشئت هيئة تنظيم الاتصالات بمقتضى قانون تنظيم الاتصالات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٣٠ استلهاماً لمبادرة الحكومة الرامية لتحرير قطاع الاتصالات في السلطنة بتحويل سوق الاتصالات المحتكر إلى سوق تنافسي ، علماً بأن شبكة وخدمات الاتصالات الوطنية بالسلطنة ظلت حتى عام ٢٠٠٢ م مملوكة للحكومة وتحت إدارة الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية بينما قامت وزارة النقل والاتصالات بأداء دورها في وضع سياسة الاتصالات حيث كان الوزير يشغل منصب رئيس مجلس إدارة الهيئة .

وقد تطلب هذا التحويل تدخلاً تنظيمياً يهدف إلى إدخال المنافسة الفعالة وانتهاج مبدأ الشفافية في تحرير قطاع الاتصالات حيث قامت هيئة تنظيم الاتصالات بتنفيذ سياسات الحكومة بطريقة تتسم بالموضوعية والحيادية . ومع تطور المنافسة في سوق الاتصالات ، فقد تعززت مقدررة الهيئة على التعامل مع كافة المشاركين في السوق بصورة مستقلة عن الحكومة والمشغلين .

الموظفون وفريق الإدارة

عندما بدأت الهيئة أعمالها في عام ٢٠٠٢ م ، ضمت اللجنة المؤقتة لممارسة مهام واختصاصات هيئة تنظيم الاتصالات في عضويتها ثلاثة أعضاء يرأسهم وزير النقل والاتصالات . وتم مع إنشاء الهيئة في عام ٢٠٠٢ م توظيف عدد محدود من الموظفين وبدأ هذا العدد يتزايد تدريجياً مع تنامي مسؤوليات ومهام الهيئة . وبنهاية عام ٢٠٠٥ م ، بلغ عدد الوحدات بالهيئة ٥ وحدات بها ١٧ دائرة وبلغ إجمالي عدد موظفي الهيئة ٦٢ موظفاً .

وأولت الهيئة اهتماماً كبيراً لمعايير اختيار الموظفين من حيث مستوى المؤهلات العلمية والمهنية وكفاءة الذين يقع عليهم الاختيار ، إلى جانب الحرص على ضمان جدارة وخبرة فريق العمل الإداري بالهيئة والذي يتألف من عدد من الأفراد الذين تمتد خبرتهم لسنوات عديدة في مجال الاتصالات بكافة جوانبه الفنية والاقتصادية والمالية والقانونية .

(٢) الإطار التنظيمي لهيئة تنظيم الاتصالات

تمكنت الهيئة خلال عامها الثالث من تحقيق الكثير من الإنجازات من خلال قيامها بتنظيم ومراقبة قطاع الاتصالات ، وواصلت الهيئة خلال عام ٢٠٠٥م جهودها الرامية لتحقيق أهدافها وأداء واجباتها المتمثلة في العمل على ضمان توفير خدمات الاتصالات وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة والاهتمام برعاية الأسواق التنافسية لتحسين جودة الخدمات بإدخال التقنيات الحديثة والمحافظة على إبقاء الأسعار في متناول اليد . وتهدف الهيئة ، في إطار مباشرتها لمسؤولياتها، إلى تهيئة البيئة المناسبة لتعزيز ثقة الجمهور في أسواق الاتصالات عن طريق انتهاج مبدأ الشفافية في عمليتي التنظيم والترخيص . وتحرص الهيئة أيضاً على حماية حقوق المنتفعين إذ أن ذلك يمثل أحد أهم أهدافها ، وتسعى في الوقت نفسه لضمان رضائهم عن جودة خدمات الاتصالات وتوفيرها لكافة المستخدمين .

وحتى يتسنى للهيئة بلوغ غاياتها ، فإنها تسعى جاهدة لإزالة أية حواجز قد تعترض الدخول إلى السوق ، وتعمل على السماح لمن يرغب من المستثمرين بالدخول إلى أسواق الاتصالات العمانية . ولا تعتمد الهيئة للتدخل في التفاصيل الإدارية للقطاع ، بل تهتم بالحفاظ على بيئة تنظيمية تمهد الطريق أمام تقديم خدمات الاتصالات للجمهور بكل بكفاءة واقتدار .

ومن بين المسؤوليات العديدة التي تضطلع بها ، فإن الهيئة تقوم بمراقبة قطاع الاتصالات من جانبه الاقتصادي الذي يعمل على تقليص حواجز الدخول إلى السوق وتحقيق نمو فعّال في السوق وتشجيع الابتكار وضمان عدم تقديم الدعم المتبادل للخدمات . وبجانب الدور الاقتصادي في عملية التنظيم ، فإن الجانب الفني وإدارة الطيف الترددي يشكلان محورين هاميين في عمليات الهيئة ويؤمنان الاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية والنادرة للطيف الترددي والأرقام وحقوق المرور .

الواجبات والمهام

تقوم الهيئة بتنفيذ السياسة العامة لقطاع الاتصالات وفقاً للبرامج التي تعدها لهذا الغرض وتقوم تحديداً باقتراح استراتيجيات تنفيذ السياسات المتعلقة بالنفاذ الدولي للسلطنة بغرض توسعة شبكات النفاذ ليتسنى عن طريقها تغطية شريحة أكبر من السكان والمناطق الجغرافية .

وتقوم الهيئة كذلك بإعداد كافة البرامج الضرورية وتخطط لتطوير السياسة العامة لقطاع الاتصالات ، وفي هذا الصدد تقوم وحدة السياسات والعلاقات الدولية والشؤون القانونية بتقديم العون عبر وضع السياسات واقتراح إجراء التغييرات على السياسات القائمة حالياً لتحسين أداء القطاع وتقوم بإعداد التقارير حول الآثار بعيدة المدى للسياسات البديلة على صناعة الاتصالات محلياً ودولياً .

وتقوم الهيئة من خلال إدارتها للطيف الترددي بإعداد الخطة الوطنية لتخصيص الطيف الترددي وتحديد أنظمة وخدمات الاتصالات التي يمكن استخدامها من قبل حاملي التراخيص الراديوية ، وتقوم الهيئة أيضاً بإعداد التعديلات المقترحة على التراخيص الراديوية وتتولى تخصيص ومراقبة أحكام استخدام الطيف الترددي وفقاً للمعاهدات الدولية التي تتمتع السلطنة بعضويتها .

وتخضع جميع أجهزة الاتصالات لإدارة الهيئة التي تعمل على إصدار الموافقات اللازمة لاستخدام هذه الأجهزة التي لم تحدد لها مواصفات أو معايير فنية ، وتقوم بإعداد المواصفات والمعايير الفنية اللازمة لاستيراد واستخدام أجهزة الاتصالات إلى جانب وضع الضوابط والالتزامات المترتبة على استخدامها .

وتعمل الهيئة على ضمان قيام المشغلين بتنفيذ شروط وأحكام التراخيص الصادرة لهم ، علماً بأن كافة اتفاقيات الربط البيني التي تبرم بين المشغلين يجب أن تعتمد من قبل الهيئة . وبالإضافة لذلك ، فإن الهيئة تضع الخطة الوطنية للتقييم وعاوين الانترنت وتشرف على تخصيص هياكل الأرقام وعاوين للمشغلين

(٣) تحرير قطاع الاتصالات

في ضوء إدراك السلطنة للأهمية التي ينطوي عليها تبني سوق للاتصالات يتسم بالتحرر وأثر ذلك في تطوير الاقتصاد وتعزيز دور القطاع الخاص ، فقد قامت السلطنة انطلاقاً من استراتيجيتها الوطنية وضمن سعيها للوفاء بالتزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية باعتماد سياسة تحرير قطاع الاتصالات في عام ٢٠٠٣ م .

وبالنظر إلى تطور خدمات الاتصالات المتنقلة في كافة أنحاء المعمورة وتزايد الإقبال عليها ، فقد كان من المهم بالنسبة للهيئة إدخال المنافسة في مجال الخدمات المتنقلة نظراً لفوائد المنافسة في زيادة الكفاءة وتخفيض الأسعار وزيادة الاستثمار في البنية التحتية وتوفير خدمات أفضل للمنتفعين .

وكان من شأن إدخال المنافسة في قطاع الخدمات المتنقلة خلق بيئة ملائمة بالسوق تميزت بتخصيص مناسب وعادل للموارد ، وتم بفضل إزكاء روح التنافس بين شركتي عمان موبايل والنورس الاستفادة من انخفاض الأسعار وتمكين المنتفعين من بناء خياراتهم على قاعدة واسعة من عناصر جودة الخدمة وخدمات العناية بالمشاركين والتعرفة وتغطية الشبكة .

إصدار تراخيص الاتصالات

يعد إصدار التراخيص من أهم العمليات التنظيمية التي تضطلع بها هيئة تنظيم الاتصالات في إطار انتهاج عملية التحرير وتطوير أسواق الاتصالات ، علماً بأن الهيئة تتولى إعداد التراخيص ومعايير التأهيل

وتقوم بتحليل طلبات الحصول على التراخيص فضلاً عن مراقبة تنفيذ موفري الخدمة لالتزاماتهم .

وتعتزم الهيئة انطلاقاً من جهودها الرامية لتحرير قطاع الاتصالات ، فتح المنافسة في خدمات الاتصالات الأخرى بصورة تدريجية حيث يوجد حالياً بالسوق مشغل واحد لخدمات الاتصالات العامة الثابتة الأساسية ومشغلان إثنان لخدمات الاتصالات العامة المتنقلة الأساسية . وتنظر الهيئة بشأن إدخال المنافسة في خدمات الاتصالات العامة الثابتة الأساسية للنفاذ المحلي والمسافات البعيدة والاتصالات الدولية ، وأعلنت الهيئة عن نيتها للاستعانة باستشاري في إدخال المنافسة وإعداد تراخيص خدمات الاتصالات العامة الثابتة الأساسية وخدمات شبكات البيانات العامة .

كذلك ، فسوف تقوم الهيئة قريباً بفتح سوق الاتصالات لمن يتمكن من استيفاء معايير التأهيل اللازمة للحصول على الترخيص من الفئة الثانية ، كما أن الهيئة بصدد وضع وصياغة اللوائح والإجراءات المطلوبة لإصدار التراخيص من الفئة الثالثة ، وتهدف الهيئة من وراء ذلك إلى إدخال تقنيات وخدمات جديدة إلى السوق وإتاحة المزيد من الخيارات للمنتفعين بأسعار أقل.

(٤) إحصائيات سوق الاتصالات

شهد قطاع الاتصالات - الذي يعد أحد أهم القطاعات الاقتصادية - خلال العام الماضي تغييرات هامة تمثلت في فتح المنافسة في الخدمات المتنقلة والتي كان من شأنها توفير المزيد من الكفاءة وجودة الخدمات بأسعار تنافسية .

واليوم ، تضم الأسواق العمانية ثلاث شركات اتصالات رائدة هي الشركة العمانية للاتصالات (عمانتل) ، الموفر الوحيد لخدمات النفاذ الأساسية والانترنت ، وشركة عمان موبايل وشركة النورس اللتين توفران خدمات الاتصالات المتنقلة الأساسية . وتتناول الأجزاء التالية النمو الذي شهدته هذه الخدمات .

خدمات الاتصالات المتنقلة

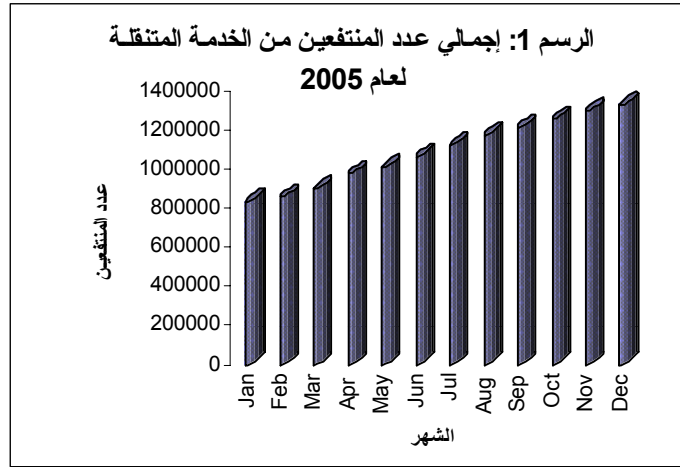
مع بدء المشغل الجديد شركة النورس خدماتها خلال عام ٢٠٠٥م ، فقد حدثت تغييرات جذرية في سوق الاتصالات العمانية بفضل المنافسة ، حيث انخفضت أسعار الخدمات المقدمة وتحسنت جودتها بشكل ملحوظ . وحدثت خلال العام تطورات عديدة بالنسبة لمشغلي الخدمات المتنقلة انعكست في استخدام خدماتها المتنقلة والتعرفة المطبقة وجودة الخدمة إضافة إلى الحركة .

استخدام خدمات الاتصالات المتنقلة

بالرغم من أن المنافسة في قطاع الخدمات المتنقلة لا زالت في مراحلها الأولية ، إلا أنها أوجدت حزمة من التغييرات في هذا القطاع . يوضح الرسم (١) توجه مشتركين الخدمات المتنقلة في عام ٢٠٠٥م

الرسم (١)

إجمالي عدد منتفعي الخدمات المتنقلة في عام ٢٠٠٥م



الصدر، عمان موبايل و النورس

وقد بلغ عدد إجمالي عدد مشتركى الخدمات المتنقلة بنهاية عام ٢٠٠٥م لكلا المشغلين ١,٣٣٣,٢٢٥ مشتركاً منهم ١,٠٨٠,١١٣ مشتركاً للخدمات المدفوعة القيمة مقدماً وعدد ٢٥٣,١١٢ مشتركاً للخدمات الخاضعة لنظام إصدار الفواتير .

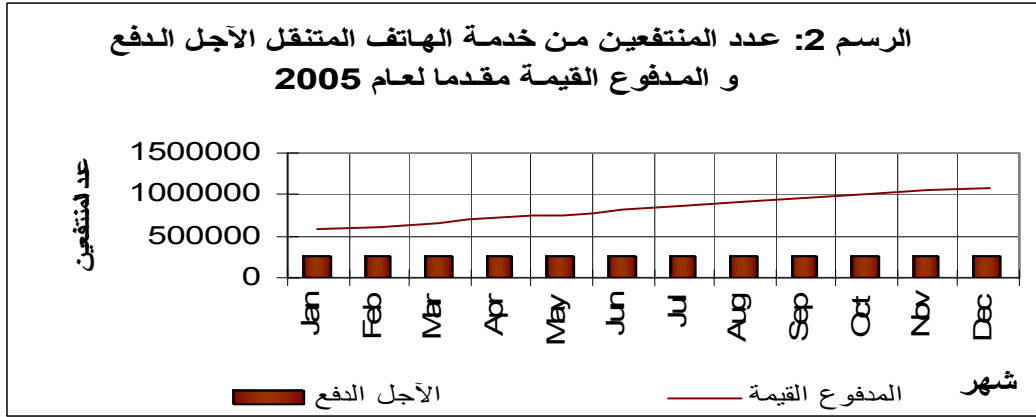
وتشير المقارنة السنوية لأداء سوق الخدمات المتنقلة إلى زيادة عدد مشتركى الخدمات المتنقلة بنسبة ٦٥% من عددهم البالغ ٨٠٦,٢٨٠ مشتركاً في شهر ديسمبر ٢٠٠٤م إلى ١,٣٣٣,٢٢٥ مشتركاً في شهر ديسمبر من عام ٢٠٠٥م ، ولا شك أن دخول شركة النورس كان له الفضل في زيادة الطلب على الخدمات المتنقلة نظراً لانخفاض الأسعار بسبب المنافسة .

الخدمات المدفوعة القيمة مقدماً والخدمات الخاضعة لنظام إصدار الفواتير

تشير التحليلات إلى أن الطلب على الخدمات المدفوعة القيمة مقدماً في السلطنة تجاوز الطلب على الخدمات الخاضعة لنظام إصدار الفواتير ، وقد يعزى ذلك إلى تيسر استخدام الخدمات المدفوعة القيمة مقدماً بالمقارنة مع الخدمات الخاضعة لنظام إصدار الفواتير . وكما يتضح من الرسم (٢) فقد ارتفع عدد مشتركى الخدمات المتنقلة المدفوعة القيمة مقدماً بنسبة ٩٧% بينما انخفض عدد مشتركى الخدمات الخاضعة لنظام إصدار الفواتير بنسبة ١,٦% مقارنة بالعام الماضي . وبحلول شهر ديسمبر ٢٠٠٥م كان عدد مشتركى الخدمات المتنقلة المدفوعة القيمة مقدماً يمثل نسبة ٨١% من إجمالي حصة السوق ، في حين كان عدد مشتركى الخدمات الخاضعة لنظام إصدار الفواتير يشكل نسبة ١٩% المتبقية ، الأمر الذي يتماشى مع التوجه العالمي الحالي .

الرسم (٢)

عدد المنتفعين من الخدمة المتنقلة المدفوعة القيمة مقدماً والخدمات الخاضعة لنظام إصدار الفواتير في عام ٢٠٠٥ م



المصدر: عمان موبايل والنورس

يوضح الرسم (٢) التوجه الحالي لمشاركي الخدمات المدفوعة القيمة مقدماً والخدمات الخاضعة لنظام إصدار الفواتير من يناير إلى ديسمبر ٢٠٠٥ م.

حصة السوق

بلغت حصة عمان موبايل في السوق نسبة ٨١,٧٪ بنهاية ديسمبر ٢٠٠٥ م باستنادها على قاعدة من مشاركي الخدمات المتنقلة مقدارها ١,٠٨٩,٣٥٥ مشتركاً ، مواصلة بذلك فرض هيمنتها على السوق . وهذا الأمر كان متوقفاً بطبيعة الحال حيث كانت عمان موبايل هي الموفر الوحيد والمسيطر على خدمات الاتصالات المتنقلة تحت مظلة المشغل القائم . وبحلول شهر ديسمبر ٢٠٠٥ م كانت حصة النورس في السوق بنسبة ١٨,٣٪ ووصل إجمالي عدد مشاركيها إلى ٢٤٣,٨٧٠ مشتركاً ، وبلغ متوسط النمو الشهري في عدد مشاركي الخدمات المتنقلة ٢٣,٥٩٠ مشتركاً و ٢٧,١٠٠ مشتركاً في كل من عمان موبايل والنورس على التوالي .

كثافة الخدمات الهاتفية المتنقلة

تعتبر الكثافة الهاتفية من المؤشرات الهامة التي تستخدم على نحو واسع لوصف مشتركى الخدمات المتنقلة وتمثيلهم كنسبة مئوية من السكان ، وكانت كثافة الخدمات المتنقلة قد بلغت ٥٦,٤% في ديسمبر ٢٠٠٥م مقارنة بنسبة ٣٤,١% في ديسمبر ٢٠٠٤م . وبالرغم من زيادتها ، فإن نسبة الاختراق في السلطنة لا تزال منخفضة لدى مقارنتها بالبلدان المجاورة .

تعرفة الخدمات المتنقلة

مع ازدياد حدة المنافسة ، فإن تعرفه الخدمات المتنقلة تواصل الانخفاض تدريجياً ويسعى كل مشغل جاهداً لتقديم أسعار مغرية لمشركيه . وقد قامت عمان موبايل بإجراء العديد من التغييرات في خطط التعرفة الخاصة بها كان أهمها إدخال الأسعار الثابتة في تعرفه الخدمات الصوتية المدفوعة القيمة مقدماً في شهر مارس ٢٠٠٥م حيث كانت التعرفة قبل ذلك مبنية على المسافة وتراوح بين ١٢,٥ بيسة للدقيقة الواحدة إلى ١٠٠ بيسة للدقيقة ، وتزامن تطبيق هذا النظام الجديد مع تدشين النورس لخدماتها اعتباراً من ١٦ مارس ٢٠٠٥م .

تعرفة الخدمات المدفوعة القيمة مقدماً

قام كلا المشغلين بتخفيض رسوم تشغيل الخدمة من ١٩ ريال عماني إلى ١٤ ريال عماني ، وخفضت عمان موبايل تعرفه الخدمات الصوتية في غير ساعات الذروة من ٥٥ بيسة للدقيقة إلى ٤٥ بيسة للدقيقة بينما خفضت النورس تعرفتها من ٥٥ بيسة للدقيقة إلى ٣٩ بيسة للدقيقة . بالإضافة لذلك ، فقد أصبحت رسوم خدمة الرسائل المحلية القصيرة ثابتة بواقع ١٠ بيسات للرسالة الواحدة لكل من عمان موبايل والنورس علماً بأن الرسالة المحلية القصيرة كانت تكلف قبل ذلك خلال ساعات الذروة ٢٠ بيسة وفي غير ساعات الذروة ١٠ بيسات لكلا المشغلين .

ومن البديهي أن تؤدي المنافسة بين عمان موبايل والنورس إلى مراجعة الأسعار ، فالمنافسة بينهما ليست مبنية على استراتيجية تخفيض الأسعار حيث يكون لأحدهما أفضلية على الآخر فحسب ، بل تستند على تنوع الخدمات التي يقدمانها فكل شركة تسعى لتقديم عروض إضافية وتعمل على استحداث خدمات مبنية على أحدث التقنيات مستعينة في ذلك بتقديم العروض الترويجية الدورية لتحفيز المزيد من المشتركين .

تعرفه الخدمات الخاضعة لنظام إصدار الفواتير

يصل متوسط سعر الدقيقة الذي تتقاضاه عمان موبايل إلى ٤٠ بيسة ، بينما تتقاضى النورس ٣٩ بيسة للدقيقة عن المكالمات التي تجرى لعمان موبايل وعمانتل و ١٩ بيسة للدقيقة عن المكالمات فيما بين مشتركى النورس . وتعتمد تعرفه المشغلين على تكلفة الربط البينى ، فشركة النورس على سبيل المثال تتقاضى مبالغ أكثر نظير المكالمات التي تتم خارج شبكتها نظراً لارتفاع تكلفة الربط البينى مع الشبكات الأخرى .

ويجب أن تكون قدرة المشتركين على الاختيار ما بين خدمات المشغلين الإثنين مبنية على التكلفة ، حيث أن متوسط سعر الدقيقة للمكالمة من شبكة عمان موبايل إلى الشبكات الأخرى يبلغ ٤٠ بيسة بينما تكلف المكالمات من النورس إلى الشبكات الأخرى مثل عمان موبايل وعمانتل ٣٩ بيسة للدقيقة وتكلف ١٩ بيسة للدقيقة للمكالمات داخل شبكة النورس . وبالنسبة للمشاركين الذين يجرون مكالمات منتظمة داخل شبكة النورس ، فسوف يكون اقتصادياً لهم الاشتراك في شبكة النورس ، أما بالنسبة للمشاركين الذين يجرون مكالمات منتظمة لعمان موبايل وعمانتل فسوف يكون الفرق ضئيلاً بين الإثنين (متوسط ٤٠ بيسة للدقيقة لعمان موبايل مقارنة بـ: ٣٩ بيسة للدقيقة للنورس) مع ملاحظة أن كلاً من النورس وعمان موبايل تتقاضيان نفس رسم الايجار الشهري البالغ قدره = ٣/ ريالات عمانية (خفضت النورس رسم الايجار الشهري من ٣,٩ ريالات عمانية إلى = ٣/ ريالات عمانية في شهر مارس ٢٠٠٥م) .

وطرحت عمان موبايل خطتين لاجتذاب المزيد من المشتركين ، كانت إحدهما خطة "مدى" التي تمكن المشترك من ضبط موازنة مكالماته الشهرية والتخطيط مسبقاً لذلك . وتم إدخال العمل بهذه الخطة في شهر إبريل ٢٠٠٥م في محاولة لجعل خدمة الدفع الآجل أكثر جاذبية وتوافقاً مع الخدمة المدفوعة القيمة مقدماً . وكانت الخطة الثانية "الأقارب والأصدقاء" ويتم بموجبها منح تخفيض بنسبة ١٠% للمكالمات التي يقوم بإجرائها مشترك عمان موبايل إلى خطين هاتفين محددتين ضمن شبكة عمان موبايل . ومن ناحية أخرى ، قامت النورس بإدخال ميزة المكالمات المنخفضة القيمة (١٩ بيسة) فيما بين مشتركى شبكة النورس سعياً منها لاجتذاب المزيد من المشتركين . وتهدف كل من النورس وعمان موبايل لاستقطاب عدد أكبر من المشتركين حيث تسعى كل منهما لتوسيع قاعدة المشتركين عبر تقديم العديد من

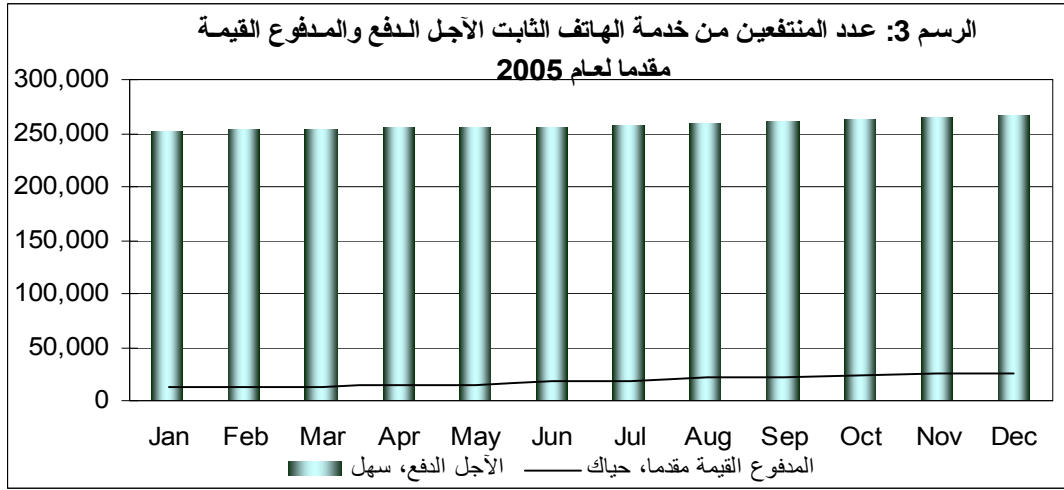
العروض الترويجية التي أصبحت من مميزات الاستراتيجية التسويقية ولذلك يحرص المشغلون على تقديمها على مدار العام .

خدمة الخطوط الثابتة

بالرغم من أن عدد مشتركى الخطوط الثابتة شهد ارتفاعاً خلال الفترة الماضية ، إلا أن هذا الارتفاع كان طفيفاً . يوضح الرسم (٣) التغيير الشهري في عدد مشتركى الخطوط الثابتة المدفوعة آجلاً والمدفوعة مقدماً خلال الفترة من يناير إلى ديسمبر ٢٠٠٥ .

الرسم (٣)

عدد منتفعي الخطوط الثابتة المدفوعة آجلاً والمدفوعة مقدماً في عام ٢٠٠٥ م



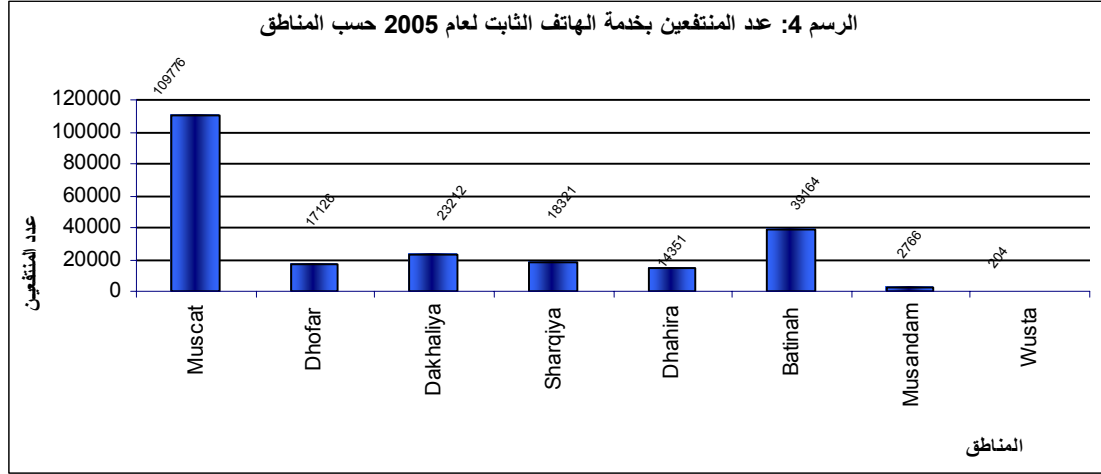
الصدر، عمان تل

وكان عدد مشتركى هذه الخدمة يتزايد بمتوسط ١,٥٠٠ مشتركاً في الشهر خلال الفترة من يناير إلى ديسمبر ٢٠٠٥ ، وبنهاية ديسمبر ٢٠٠٥ بلغ إجمالي عدد المشتركين ٢٦٥,٢٣٧ مشتركاً مقارنة بعدد ٢٤٦,٩٧٨ مشتركاً في ديسمبر ٢٠٠٤ (زيادة بنسبة ٧,٤٪) . يوضح الرسم (٤) عدد مشتركى الخطوط الثابتة حسب المناطق ويتضح من السم البياني أن مسقط بها أكبر عدد من مشتركى الخطوط الثابتة تليها منطقة الباطنة بينما تحتل المنطقة الوسطى الموقع الأخير .

نسبة الاختراق

وفقاً للكثافة الهاتفية ، فإن خدمة النفاذ الأساسية لا تزال تحتفظ بنسبة اختراق متدنية بالمقارنة مع الدول المجاورة ، وفي ديسمبر ٢٠٠٥ بلغت هذه النسبة ١١٪ وظلت على انخفاضها مقارنة بالدول المجاورة ولم تتحسن كثيراً منذ ديسمبر ٢٠٠٤ حيث كانت النسبة ١٠,٦٥٪ تقريباً . ويمكن أن يعزى انخفاض الكثافة الهاتفية إلى التغطية المحدودة في مناطق السلطنة أو إلى ضعف الطلب على الخدمات نتيجة للتوجه العام نحو استخدام الهاتف المتنقل .

الرسم (٤) عدد مشترك الخطوط الثابتة حسب المناطق



المصدر: عمان تل

الخدمة المدفوعة آجلاً والمدفوعة مقدماً

ازداد عدد مشترك الخدمة المدفوعة القيمة "سهل" خلال العام ليصل إلى ٢٥,٤٢٢ مشتركاً في ديسمبر ٢٠٠٥م مقارنة بعدد ١٠,٠١٩ مشتركاً في ديسمبر ٢٠٠٤م أي بنسبة زيادة بلغت ٥٤٪ ، في حين ظلت الخدمة المدفوعة آجلاً ثابتة تقريباً حيث ارتفعت بمعدل ضئيل كما هو موضح في الرسم (٣) أعلاه .

خدمات الانترنت

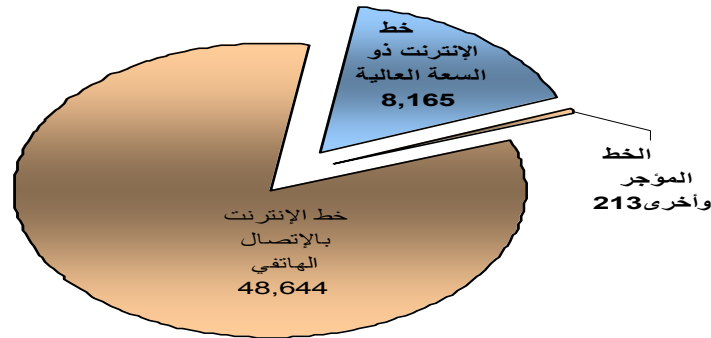
يتم توفير خدمة الانترنت من قبل الشركة العمانية للاتصالات (عمانتل) ، وتوجد أربع باقات للاشتراك في الانترنت مثل بطاقة الأفق المدفوعة القيمة مقدماً ، والاشتراك العادي ، وخطوط المشتركين الرقمية اللاتماثلية ، وخدمات النطاق العريض

والخطوط المؤجرة . وقد أدخلت عمانتل خدمة خطوط المشتركين الرقمية اللا تماثلية في ديسمبر ٢٠٠٤م وبدأ تقديمها للمشاركين بمساكنهم في يناير ٢٠٠٥م . وكان عدد مشركي الانترنت ٤٩,٤٢٥ مشرِكاً في ديسمبر ٢٠٠٥م مقارنة بعددهم البالغ ٤٧,٧٣٢ في ديسمبر ٢٠٠٤م أي بنسبة زيادة بلغت ٣,٥٪ . وفي المتوسط ، فإن عدد مشركي خدمة الانترنت عن طريق الاتصال المباشر بدأ في الانخفاض خلال الشهور الأخيرة بسبب تنامي استخدام بطاقة "الأفق" وزيادة الطلب على خدمة خطوط المشتركين الرقمية اللا تماثلية على حساب الاشتراك العادي . وبالرغم من ذلك ، فإن حصة السوق من المشتركين العاديين تعتبر أعلى نظراً لإدخال خدمة خطوط المشتركين الرقمية اللا تماثلية مؤخراً في شهر ديسمبر ٢٠٠٤م إلى جانب ارتفاع رسم الاشتراك بالنسبة لذوي الاستخدام المحدود . وقد ازداد عدد مشركي خدمة خطوط المشتركين الرقمية اللا تماثلية بمتوسط ٦٨٠ مشرِكاً في الشهر من يناير وحتى ديسمبر ٢٠٠٥م . يوضح الرسم (٥) عدد مشركي خدمة الانترنت عن طريق الاتصال المباشر ، وخدمة خطوط المشتركين الرقمية اللا تماثلية والخطوط المؤجرة في الربع الثالث من عام ٢٠٠٥م .

الرسم (٥)

عدد منتفعي خدمة الانترنت في عام ٢٠٠٥م

الرسم 5: عدد المنتفعين من خدمة الإنترنت لعام 2005



الصدر: عمان تل

بطاقة الانترنت المدفوعة القيمة مقدماً "الأفق"

تتمثل إحدى طرق النفاذ الرئيسية لخدمة الانترنت في استخدام البطاقات المدفوعة القيمة مقدماً المسماة "الأفق" والتي تتيح للمشاركين النفاذ إلى هذه الخدمة لفترة من

الوقت تتحدد وفقاً لقيمة البطاقة المشتراة ، وهذه البطاقات تتناسب مع احتياجات المستخدمين الذين يحرصون على ضبط موازنتهم . وتوفر عمانتل نوعين من البطاقات بقيمة =/6 ريالاً و =/10 ريالاً عمانية للاستخدام لمدة 20 ساعة و 41 على التوالي ، وقد قامت عمانتل ببيع حوالي 596,400 ساعة من خلال 16,600 بطاقة من فئة =/6 ريالاً (332,000 ساعة) وعدد 6,400 بطاقة من فئة =/10 ريالاً (262,400 ساعة) في ديسمبر 2005 م . وكان عدد الساعات المباعة في ديسمبر 2005 م أعلى بنسبة 35% من عددها المباع في ديسمبر 2004 م ، ما يشير إلى التنامي الملحوظ في استخدام بطاقات الانترنت المدفوعة القيمة مقدماً مع مرور الوقت .

مقاهي الانترنت

تعتبر مقاهي الانترنت من المصادر التي تحظى بإقبال شعبي لاستخدام الانترنت ، فمعظم الذين لا يمتلكون أجهزة حاسوب بمنزلهم يستخدمون مقاهي الانترنت لانخفاض أسعارها وملاءمتها . وقد حدث نمو في عدد مقاهي الانترنت من 80 مقهى في ديسمبر 2004 م إلى 124 مقهى في ديسمبر 2005 م ، علماً بأن غالبية مقاهي الانترنت تقع في المناطق الحضرية (أكثر من 100 منها في مسقط فقط) وهناك ضرورة لزيادة مثل هذه التسهيلات وتعميمها لتشمل مدناً ومناطق ريفية أخرى أيضاً .

(5) الأنشطة الاقتصادية

التعرفة

تتمثل إحدى المهام الرئيسية للهيئة في حماية مصالح المنتفعين من خدمات الاتصالات فيما يتعلق بأسعار أجهزة الاتصالات وجودة وكفاءة خدمات الاتصالات التي يقدمها المرخص لهم . وفي سبيل تحقيق هذه الغاية ، قامت الهيئة بدراسة مختلف مقترحات التعرفة التي قدمت إليها من قبل المشغلين خلال عام 2005 م علماً بأن اهتمام الهيئة ينصب ، لدى قيامها بدراسة هذه المقترحات ، على ضمان عدالة الأسعار وتوجه الأسواق نحو نظام تنافسي للتعرفة . وقد تباينت التعريفات المعتمدة بين الترويجات التسويقية وتعريفات الخدمات الجديدة وكانت معظم المقترحات التي قدمت خلال الفترة موضوع التقرير تركز على العروض الترويجية .

وقد تم على سبيل المثال اعتماد خدمة الانترنت اللاسلكية المعتمدة على تقنية (Wi Fi) خلال العام كخدمة جديدة ستقدمها عمانتل ، علماً بأن أي مقترح مقدم يخضع للتقييم بناءً على متطلبات السوق وتأثيراته المحتملة على المنافسة ومصلحة المشتركين .

وكان العام موضوع التقرير هو العام الأول الذي شهد انطلاق المنافسة في قطاع الاتصالات المتنقلة في السلطنة ، وبعد تدشين النورس في مارس ٢٠٠٥م تم طرح عدد من العروض الترويجية بواسطة المشغل الجديد وفي مقابل هذه العروض التنافسية للمشغل الجديد بدأ المشغل القائم محاولة الاتجاه نحو توفير خيارات جديدة وتقديم عروض أفضل للمشاركين ، وتركز اهتمام المشغلين على اجتذاب مشتركين جدد وتوسيع قاعدة المشتركين الحالية . وتميزت معظم العروض بطبيعة ترويجية لفترات تتراوح بين شهرين إلى ثلاثة أشهر ويكون الغرض الأساسي منها تلمس توجهات المشتركين ، وقد شهد هذا العام عروضاً للأسعار اتسمت بالابتكار والابتعاد عن انتهاج الوسائل التقليدية من كلا المشغلين .

الربط البيني

يعد الربط البيني حجر الزاوية في المنافسة في قطاع الاتصالات ، وقد أدركت الهيئة منذ فتح المنافسة في سوق الاتصالات العمانية أن الربط البيني سيكون عاملاً محورياً وأساسياً في تسهيل المنافسة . ولبوغ هذا الهدف ، تبذل الهيئة أقصى جهودها لضمان أن يكون الربط البيني فيما بين المشغلين مبنياً على ترتيبات عادلة ومنطقية بحيث لا يحصل المشغل المسيطر على أفضلية غير مستحقة من خلال قوته في السوق . وحتى يتسنى تحقيق ذلك ، فإن الهيئة تحرص كثيراً على وضع إطار تنظيمي يمكن عن طريقه التوصل بسهولة وسرعة إلى اتفاقات للربط البيني بين الأطراف المعنية ، ويعتبر استخدام عرض الربط البيني أداة مفيدة للغاية لهذا الغرض وهو أمر متعارف عليه عالمياً ولذلك فقد تم تكليف المشغل القائم بإعداد عرض الربط البيني لخدماته التي تتطلب الربط البيني ، وتم عرض مسودة الوثيقة على المشغل الجديد والجهات التي يحتمل الترخيص لها وغيرهم من ذوي الاهتمام لإبداء ملاحظاتهم وأتيحت للمشغل الجديد الفرصة للتفاوض على شروط عرض الربط البيني . وبالرغم من عدم اكتمال هذه المفاوضات ، إلا أنها تمثل خطوة للأمام في سبيل التوصل إلى نظام متوازن وعادل للربط البيني في سوق الاتصالات بالسلطنة .

ونظراً لعدم التوصل حتى حينه إلى اتفاق نهائي بين المشغلين ، فإن موفري الخدمة يعملون الآن بموجب اتفاقية مؤقتة للربط البيني في انتظار إصدار الهيئة لقرار بشأن مستوى رسوم الربط البيني لمختلف الخدمات التي تتطلب ذلك . ورغبة من الهيئة في توخي العدالة واعتماد مبدأ الشفافية مع الاسترشاد بالتجارب العالمية في معالجة هذا الموضوع الهام والمعقد ، فقد قررت الهيئة الاستعانة بالخدمات الاستشارية الدولية في هذا الشأن حيث تم التعاقد مع جهة استشارية لدراسة عدد من المواضيع المتعلقة بأسعار الربط البيني ، وسوف يكون تقرير الاستشاري هاماً في إصدار قرار الهيئة ووضع الأساس للمنافسة العادلة في السوق . ومن المتوقع أن يكتمل تقرير الاستشاري بحلول الربع الثاني من العام القادم وستقوم الهيئة عندئذ بإصدار قرار حول المواضيع المتنازع عليها بين النورس وعمانتل وعمان موبايل .

شؤون المستهلكين

وفقاً لقانون تنظيم الاتصالات ، فإن الهيئة مخولة قانوناً بحماية مصالح المستهلكين حيث تسعى الهيئة في إطار توليها لهذه المسؤولية إلى ضمان توفير خدمات الاتصالات في جميع أنحاء السلطنة في الحدود وبالأسعار المعقولة . وتكمن الآلية المثلى لتحقيق هذا الهدف في إرساء قواعد المنافسة ، إلا أن النجاح الكامل في بلوغ هذا الهدف ليس بالأمر المضمون ولذلك تقوم كافة الإدارات التنظيمية في مختلف أرجاء العالم باتخاذ عدد من المبادرات المتعلقة بالسياسات والتدابير التنظيمية ، وتسعى الهيئة لتحقيق هذه الأهداف عن طريق توفير المعلومات ذات الصلة للمستهلكين ومعالجة الشكاوى المقدمة ضد المشغلين ، وتعطى شكاوى المستهلكين عناية قصوى حيث يتم توجيه المشغلين للرد على هذه الشكاوى خلال أقل وقت ممكن ، وتتعلق معظم شكاوى المشتركين بدقة الفوترة والرسائل القصيرة غير المرغوب فيها ، وقد وجهت الهيئة جميع المشغلين للحرص على أن تكون أجهزتهم مزودة بالقدرة على توفير معلومات تفصيلية عن الفواتير عند طلبها من قبل المشتركين .

التزامات الخدمة الشاملة

يتمثل الهدف من الالتزام بإقامة مشاريع الخدمة الشاملة في توفير خدمات الخطوط الثابتة الأساسية بأسعار في متناول الجميع وفي كافة أنحاء السلطنة ، علماً بأنه ليس

من المسموح به توفير خدمات الاتصالات الأساسية إلى المواطنين على أسس تجارية بسبب عدم جدواها من الناحية الاقتصادية في المناطق النائية التي يتناثر بها عدد قليل من السكان . وبأشرت الهيئة في عام ٢٠٠٥م العمل على وضع سياسة الخدمة الشاملة كجزء من مسؤولياتها حيث تهدف هذه السياسة إلى وضع آلية مناسبة تتمكن الحكومة من خلالها من ضمان توفير النفاذ الشامل للخدمات لكافة مواطنيها ، وقد تتم الاستعانة بالخدمات الاستشارية الدولية في هذا الشأن إن تطلب الأمر ذلك . وستمهد هذه السياسة الطريق لمشاركة المشغلين وموفري الخدمات وتضمن استمرارية هذه المشاريع على المدى الطويل ، ولدى الهيئة خطة لتجربة هذا الإطار عن طريق تنفيذ مشروع قيادي .

الدراسات الداخلية

تقوم الهيئة بصفة دورية بإجراء بعض الدراسات الداخلية بهدف تقييم أداء السوق وتغطي هذه الدراسات خدمات الاتصالات المتنقلة والثابتة والانترنت . وقد أجرت الهيئة في عام ٢٠٠٥م من خلال دائرة التخطيط الداخلي والرقابة والإحصاء دراسة بالتعاون مع جامعة السلطان قابوس كان الغرض منها الوقوف على استخدام الجنسين لتقنيات الاتصالات والمعلومات وتوفير إمكانية النفاذ إليها ، وقدمت نتيجة هذه الدراسة إلى معرض القمة العالمية لمجتمع المعلومات "ICT 4 All" الذي استضافته تونس في نوفمبر ٢٠٠٥م .

(٦) الأنشطة الفنية

الترقيم والعنونة

أسندت إلى الهيئة مسؤولية إعداد خطط الترقيم والعنونة والإشراف على تنفيذها وذلك بموجب المادة (٨-٣) من قانون تنظيم الاتصالات .

وكانت الهيئة قد قامت في عام ٢٠٠٤م بتطبيق نظام الترقيم الجديد المكون من ثماني خانة لكل من الخدمات الثابتة والمتنقلة تلبية لمتطلبات الترقيم للعشرين عاماً المقبلة . وقام رئيس الهيئة بتاريخ ١٧ مايو ٢٠٠٥م بإصدار القرار الوزاري رقم

٢٠٠٥/٤م الذي يخول الهيئة بتقاضي مبالغ من المشغلين عن تخصيص وحجز الأرقام والأرقام المختصرة ، وقد فرضت هذه الرسوم لمقابلة تكاليف إدارة الخطة التخزينية للترقيم .

وبعد دخول النورس إلى سوق الخدمات المتنقلة بالسلطنة ، خصص للنورس مستوى جديد من الأرقام (XXX XXX ٩٥) لاستخدامه لتوفير الخدمة لمشركي هذه الشركة ، وتم كذلك تخصيص رمز متنقل جديد (٠٣) للنورس .

وتسلمت الهيئة عدداً من خلجات الأرقام من مشغلي خدمات الاتصالات خلال عام ٢٠٠٥م ، وكان من ضمن اهتماماتها قبل منح الموافقة اللازمة ، ضمان استخدام هذه الأرقام وفقاً للخطة التخزينية للترقيم وأن تستخدم بفعالية وكفاءة حفاظاً على موارد الترخيم .

كما أن الهيئة قامت خلال عام ٢٠٠٥م بتغيير الأرقام المختصرة التي كانت مكونة من ثلاث خانات لتصبح أربع خانات ، وتستخدم هذه الأرقام المختصرة بواسطة مشغلي شبكات الاتصالات لتوفير خدمات حصرية معينة لمشركيهم إلى جانب استخدامها للخدمات العامة مثل خدمات الطوارئ وغيرها .

ووجهت الهيئة كذلك مشغلي الخدمات المتنقلة لتطبيق خاصية احتفاظ المشترك بالرقم المتنقل ومن المتوقع أن يسفر تنفيذ هذه التوجيهات عن دفع المنافسة في سوق الاتصالات المتنقلة إلى آفاق أرحب . ويعنى بخاصية احتفاظ المشترك بالرقم المتنقل قدرة مشترك الهاتف المتنقل على تغيير اشتراكه من مشغل إلى آخر مع احتفاظه بالرقم المخصص له .

وفيما يتعلق بالعنونة ، فقد ظلت الهيئة تتفاوض خلال عام ٢٠٠٥م مع عمانتل (المشغل الحالي لخدمة الانترنت) لتسليمها مهام تسجيل عناوين الانترنت بعد أن آلت هذه المسؤولية إلى الهيئة خبياً للمادة (٨-٣) من قانون تنظيم الاتصالات . وقامت الهيئة أيضاً بصياغة لائحة فض المنازعات للرجوع إليها في حالة حدوث أي نزاع بين أي خرفين حول تسجيل عناوين الانترنت .

التقييس

تعمل الهيئة على معرفة وتحليل أثر تقنيات الشبكات الحديثة التي تستلزم إجراء تغييرات هامة في اللوائح التي تتبناها الهيئة ، كما أن الهيئة تحرص على تحليل ما

تحديثه القرارات الهامة التي تتخذها من أثر على توظيف التقنيات الحديثة والإمكانيات المتطورة في مجال الاتصالات .

وقامت الهيئة خلال العام موضوع التقرير بوضع لائحة ممارسة تتضمن المسؤوليات والقيود الواجب الالتزام بها من قبل موفري خدمة الانترنت ، كما واصلت الهيئة إعداد لوائح الشبكة اللاسلكية المحلية والبحث عن حلول فنية لمواضيع التجوال المحلي بين المشغلين .

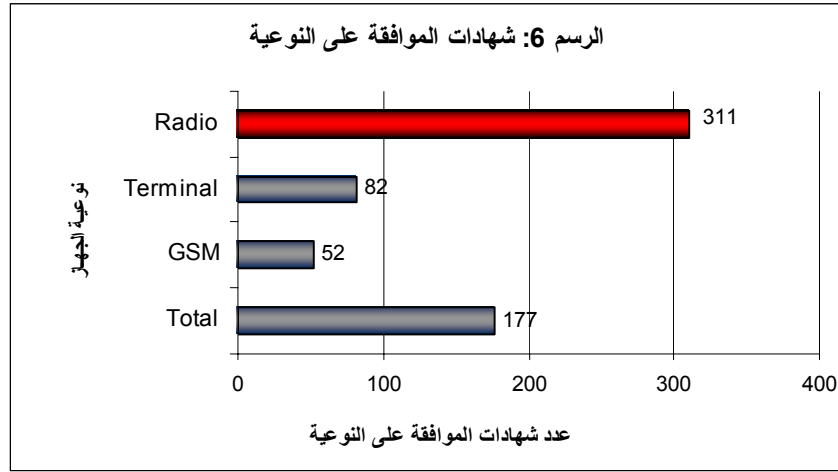
جودة الخدمة

تنظر الهيئة إلى جودة الخدمة باعتبارها أحد أهم المتطلبات التي يجب أن تراقب باهتمام من قبلها ، وتعمل الهيئة على المتابعة مع المشغلين بصفة دورية لمراقبة التزامهم بشروط التراخيص الصادرة لهم والمتعلقة بجودة الخدمة وتقوم في ذلك بإجراء الاختبارات اللازمة للتأكد من سلامة أداء شبكات الاتصالات المتنقلة . وتحصلت الهيئة في عام ٢٠٠٥م على أداة اختبار تمكنها من اختبار أداء هذه الشبكات ، وتم إجراء العديد من الاختبارات خلال العام وصدر تقرير بهذا الشأن لتقييم الأداء بوجه عام .

الموافقة على النوعية

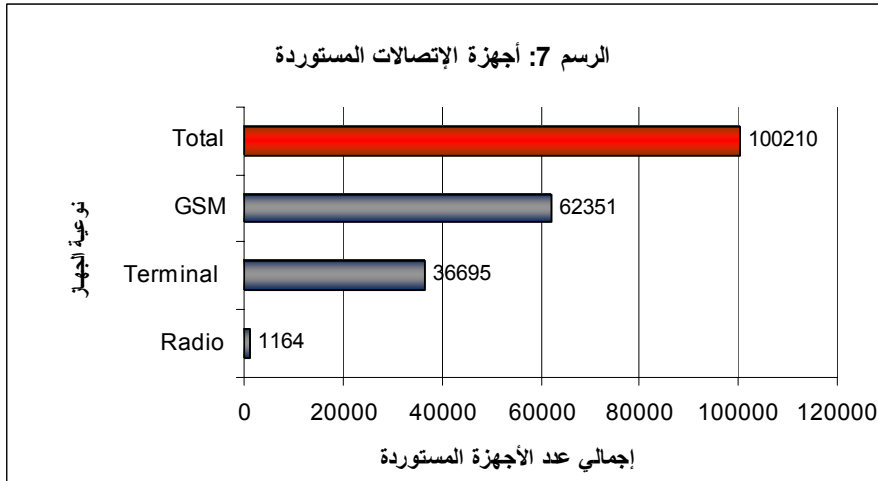
تتولى دائرة اعتماد المواصفات والأسعار مسؤولية الإخلاع على أحدث المنتجات التي تعرض عليها بغرض اعتماد الأجهزة وتقوم بتحليل التداخلات الراديوية لتحديد أثر الأجهزة الراديوية الحديثة على مستخدمي الطيف الترددي . وحيث أن الوكلاء أو المستخدمين يقومون بطلب أجهزة محددة ، فإن الهيئة تنظر بشأن اعتماد هذه الأجهزة والتصريح باستخدامها شريطة اجتياز الاختبارات التي تجريها عليها والتقيد باللوائح التي تصدرها الهيئة في هذا الشأن .

الرسم(٦) الموافقات الممنوحة في عام ٢٠٠٥



وسجلت الهيئة ٤٦٦ وكيلاً لأجهزة وأنظمة الاتصالات خلال عام ٢٠٠٥ بما في ذلك أجهزة الهاتف المتنقل العالمي ، وأصدرت ٨٢ موافقة على أجهزة الهاتف المتنقل العالمي ، و ٥٢ موافقة على الأجهزة الطرفية الأخرى ، و ١١٧ موافقة على الأجهزة الراديوية (الرسم ٦). بالإضافة لذلك ، فقد تم استيراد عدد ٦٢,٣٥١ جهاز هاتف نقال وعدد ١,١٦٤ جهاز راديو عن خريق القنوات الرسمية خلال الفترة موضوع البحث (الرسم ٧) .

الرسم (٧) أجهزة الاتصالات المستوردة



(٧) إدارة الطيف الترددي

تتولى الهيئة مسؤولية إدارة الطيف الترددي في السلطنة ، وقد قامت دائرة تخصيص وتوزيع وتخطيط الطيف الترددي بالهيئة بإعداد الخطة الوخنية لتخصيص وتوزيع الطيف الترددي لضمان إدارة واستخدام الطيف الترددي بكفاءة ، وتوفر هذه الخطة

الدعم لعدد كبير من خدمات الاتصالات مثل الطيران والملاحة والدفاع والسلامة العامة والاتصالات المتنقلة . وتم إعداد الخطة وفقاً للوائح الراديوية الدولية وبما يتوافق مع الممارسات الدولية ، علماً بأن هذه الخطة ستطبق بعد الحصول على موافقة اللجنة الوخنية لتوزيع الطيف الترددي التي تم تشكيلها بقرار من مجلس الوزراء الموقر ويرأسها معالي وزير النقل والاتصالات.

وحتى يتم تنفيذ هذه الخطة ، يجب أن توضع خطة للانتقال يتم بمقتضاها إعادة تخصيص الترددات وفقاً للخطة الجديدة . وقد تم بالفعل وضع خطة الانتقال خلال عام ٢٠٠٥م بعد الحصول على قائمة بالترددات المستخدمة إلى جانب المواصفات الفنية من كافة المستخدمين وقد تم مؤخراً رفع هذه الخطة إلى لجنة توزيع الطيف الترددي تمهيداً للموافقة النهائية عليها .

وتتمثل المهمة الرئيسية لدائرة الترددات في تخصيص وتوزيع الترددات المناسبة لأجهزة الاتصالات الراديوية ، وتضطلع الهيئة بمسؤولية تنسيق هذه الترددات على النطاق الوخني وفي حالة حدوث تداخلات راديوية تكون الهيئة مسؤولة عن توفير الحلول المناسبة لذلك.

التراخيص الراديوية

تتوفر الترددات للاستخدام من قبل الخدمات المعتمدة على الراديو مثل الهواتف النقالة والطائرات والسفن وقنوات HF/VHF/WHF والخطوط الأرضية المتنقلة والاتصالات الراديوية الثابتة والاتصال عبر القنوات وخدمات الاتصالات الشخصية المتنقلة العامة والميكروويف والحلقات الراديوية المحلية والمحطات الطرفية ذات الفتحات المتناهية الصغر وشبكات البيانات الراديوية التي توفر الاتصال من نقطة إلى نقطة أو من نقطة إلى نقاط متعددة . ويتطلب استخدام الأجهزة الراديوية في السلطنة الحصول على ترخيص راديوي من الهيئة وفقاً لقانون تنظيم الاتصالات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٣٠ ، وتقوم دائرة التراخيص الراديوية بمعالجة جميع الطلبات وتعمل على ضمان حفظ التراخيص بطريقة تيسر الاستخدام الكفوء للترددات المتوفرة . وقد وصل إجمالي عدد التراخيص الراديوية التي صدرت حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م إلى ٨,٥٧٠ ترخيصاً جدد منها ٦,٦٢٥ ترخيصاً .

ويتم إصدار التراخيص الراديوية للطائرات ليتم استخدامها بواسطة أجهزة الاستقبال والإرسال الموجودة بالطائرات والتي تعمل داخل نطاقات الترددات الجوية لتأمين

الاتصالات بأبراج المراقبة الجوية . وقامت الهيئة خلال عام ٢٠٠٥م بإصدار ٤ تراخيص جديدة من هذا النوع وتم إصدار ١٢ ترخيصاً جديداً للاتصال باتجاهين للسفن خلال عام ٢٠٠٥م مقارنة بعددها البالغ ١٨ ترخيصاً في عام ٢٠٠٤م . ويساعد استخدام الراديو في الاتصالات البحرية بواخر الركاب والقوارب وزوارق الصيد على الاتصال فيما بينها ، وقد صدرت معظم التراخيص الراديوية للخدمات الثابتة والمتنقلة حيث تم إصدار ١,٢٢٩ ترخيصاً جديداً في عام ٢٠٠٥م مقارنة بعدد ١,٢٦٠ ترخيصاً في عام ٢٠٠٤م .

المراقبة والفحص

تقوم الهيئة لدى اعتزامها منح ترددات راديوية بالتأكد من موقع الجهاز الراديوي الذي يخطط له مقدم الطلب قبل تركيبه ، وتقوم بفحص الأجهزة المصرح لها لضمان مطابقتها لشروط الترخيص . وتقوم الهيئة قبل وبعد منح الترخيص الراديوي بإجراء فحوصات مطابقة قبل وبعد الترخيص ، الهدف من ورائها ضبط استخدام التردد وكشف أي استخدام غير قانوني للطيف الترددي . وقد بادرت دائرة الترددات بإنشاء مشروع لمراقبة أنظمة الترددات حيث يمر هذا المشروع الآن بالمرحلة الأولى وتعكف الهيئة حالياً على تدريب موظفيها لتعريفهم بالنظام الجديد ، وقد اكتملت المرحلة الأولى من المشروع خلال عام ٢٠٠٥م .

(٨) الأنشطة القانونية

تتولى الهيئة بحكم اختصاصاتها مسؤولة متابعة جميع الأمور القانونية والتنظيمية لقطاع الاتصالات ، وتعمل الهيئة - إذا اقتضت الضرورة - كجهة تحكيمية في النزاعات التي تنشأ بين المشغلين وتعمل على معالجة الخلافات وتحدد

الأنشطة المحظورة قانوناً على المشغلين وموفري الخدمة والإجراءات القانونية اللازمة لمواجهتها .

وقد شاركت الهيئة بفعالية في مفاوضات اتفاقية تحرير التجارة وأسهمت بمرئياتها في الجوانب المتعلقة بمهامها واختصاصاتها لا سيما في الفصل المتعلق بالاتصالات والتجارة الالكترونية والخدمات التجارية عبر الحدود .

وتم تشكيل لجنة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني للنظر بشأن تشريعات التجارة الالكترونية ولعبت الهيئة فيها دوراً بارزاً وكانت ملاحظاتها على مسودة التشريعات هامة للغاية خصوصاً في وثيقة تحليل الفوارق المتعلقة بقانون المعاملات الالكترونية والتجارة .

وقامت الهيئة خلال عام ٢٠٠٥م بإعداد مسودة فض النزاعات بين المشغلين ، كما قامت بوضع إقرار عام للتراخيص وفقاً لما تم الاتفاق عليه في إقرار الشبكة العربية لهيئات تنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات . وتقدمت الهيئة في مرحلة لاحقة باقتراح أداء دور فعال في لجنة تشريع وتنظيم الاتصالات لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

(٩) الفعاليات الخارجية

الندوة العالمية للمشغلين والقمة العالمية لاجتماع المعلومات

كان من أبرز الأحداث التي شهدتها العام الندوة العالمية للمشغلين والقمة العالمية لاجتماع المعلومات واللتين أقيمتا في تونس . والندوة العالمية للمشغلين هي عبارة عن اجتماع يعقد سنوياً بواسطة المشغلين ذوي الوزن والأهمية وتتم خلال الندوة مناقشة عدد من المواضيع المتعلقة بالاتصالات مع السماح للدول بالتعبير عن آرائها في مختلف المواضيع المتعلقة بهذا المجال .

ومن ناحية أخرى ، فقد عقدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة وكان للاتحاد الدولي للاتصالات الدور القيادي في الإعداد لها ، وكان الهدف من عقد القمة يكمن في حشد الإرادة السياسية ، والقيام بخطوات جادة في اتجاه إقامة مؤسسات مجتمع المعلومات للجميع بما يعكس مختلف المصالح ويوفر الحلول عن خريق التوصل إلى اتفاقيات في مجال إدارة الانترنت وآليات التمويل . وحضر هذه الاجتماعات موفدون عن السلطنة وكان للهيئة شرف المشاركة بفعالية ضمن وفد السلطنة حيث قدمت الدعم والمؤازرة لتونس في سبيل الوفاء بالتزاماتها ولتنفيذ جدول أعمالها لمجتمع المعلومات الذي تم تبنيه في ١٨ نوفمبر ٢٠٠٥م ، وقد شارك بحضور هذه القمة أكثر من ١٩,٠٠٠ مشارك يمثلون ١٤٧ دولة .

المجموعتان الدراسيتان الأولى والثانية التابعتان للاتحاد الدولي للاتصالات - قطاع التطوير

ساهمت الهيئة للعام الثالث على التوالي في أعمال المجموعتين الدراسيتين الأولى والثانية التابعتين للاتحاد الدولي للاتصالات - قطاع التطوير ، وتم تطوير المجموعات الدراسية بغرض تمكين خبراء الاتصالات والمنظمين وغيرهم من الجهات صاحبة الاهتمام من التوصل إلى توصيات جادة تتعلق بالعمل الفني الذي يباشره الاتحاد الدولي للاتصالات عبر القيام بدراسات مكثفة . وتتقلد الهندسة/ ناشئة الخروصي عضو اللجنة المؤقتة لهيئة تنظيم الاتصالات منصب نائب رئيس المجموعة الدراسية الأولى لاستراتيجيات تطوير الاتصالات والسياسات ، وستنهي هذه المجموعة الدراسية أعمالها بنهاية عام ٢٠٠٦م .

الاجتماعات وورش العمل

شاركت الهيئة خلال عام ٢٠٠٥م في العديد من الاجتماعات وورش العمل والمؤتمرات على مختلف الأصعدة الإقليمية والعالمية خصوصاً الفعاليات التي أقيمت من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وكانت بعض الاجتماعات وورش العمل قد أقيمت تحت مظلة المكتب الإقليمي العربي التابع لمكتب تطوير الاتصالات حول النفاذ الدولي وسياسات الخدمة الشاملة (عمان - الأردن) ، واجتماع الجمعية العامة لمركز التميز العربي (القاهرة - مصر) ، والمؤتمر العربي حول المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات ، ومنتدى الحوار العربي

الإقليمي (القاهرة - مصر) ، والاجتماع الإقليمي وورشة العمل حول المعلوماتية المتعلقة بإدارة مجموعة الدول العربية (دمشق - سوريا) .

وقامت هذه الفعاليات تقريباً بتغطية كافة مجالات قطاع الاتصالات ، وكانت أهم الموضوعات التي خُرِجت فيها قد تناولت الطيف الترددي ، التقييس ، الربط البيئي وتنظيم الأسعار ، النفاذ إلى خدمات النطاق العريض ، فرص توفير الخدمة الشاملة ، أهم المؤشرات الإحصائية لتقنية المعلومات والاتصالات وأمن مقاهي الانترنت والشبكات .

الزيارات إلى الإدارات التنظيمية

في إخبار سعي الهيئة الحثيث لتطوير وتعزيز مهارات وقدرات موظفيها ، فقد تم تنظيم زيارة إلى هيئة تنظيم الاتصالات بالأردن بغرض الاستفادة من تجربتهم التي قطعت شوخاً بعيداً في عملية التحرير ، كذلك قام عدد من الموظفين بزيارة هيئة تنظيم الاتصالات بدولة الإمارات العربية المتحدة بهدف تبادل الخبرات .

ورشة العمل الإقليمية حول الربط البيئي وتنظيم الأسعار التي أقيمت بمسقط

استضافت الهيئة أيضاً ورشة عمل حول "الربط البيئي وتنظيم الأسعار" وتجسدت أهمية هذه الورشة في مساهمتها في اكتساب الخبرة من مختلف الجهات محلياً ودولياً في مجال الربط البيئي وخرق التسعير .

اتفاقية تحرير التجارة

دخلت السلطنة في مفاوضات استغرقت زهاء العام وذلك في ضوء القرار الذي اتخذته بالدخول في اتفاقية لتحرير التجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وتم التوصل إلى اتفاق نهائي بهذا الشأن والأمر برمته ينتظر الآن صدور الموافقة النهائية عليه من

قبل الجهات القانونية المختصة . وقد شاركت الهيئة مشاركة فاعلة في هذه المفاوضات وقدمت مساهمتها في جوانب مختلفة مثل دخول البضائع إلى الأسواق والخدمات عبر الحدود وحقوق الملكية الفكرية وغيرها .

وقد انصب اهتمام الهيئة أكثر على الفصل الثالث عشر الذي يتناول قطاع الاتصالات وتولت الهندسة/ ناشئة الخروصي عضو اللجنة المؤقتة لهيئة تنظيم الاتصالات قيادة المجموعة المختصة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات . ومما لا شك فيه أن هذا المجال يزخر بنشاط اقتصادي حيوي ولذلك فقد تفاوض الجانبان على كافة جوانبه بكل تفاصيلها ، الأمر الذي استغرق وقتاً خويلاً وتطلب عقد العديد من جولات التفاوض قبل التوصل إلى اتفاق نهائي . وبذلت الهيئة أقصى جهودها في سبيل توفير الحماية اللازمة لمصالح البلاد وقطاع الاتصالات على وجه الخصوص ، علماً بأن الدخول في هذه المفاوضات استلزمته مقتضيات التزام السلطنة تجاه منظمة التجارة العالمية ، ولذلك فقد لا تتوفر الحماية اللازمة لكافة الأنشطة التي سبق الالتزام بها أمام هذه المنظمة .

مركز التميز العربي

تبلورت فكرة إنشاء مراكز التميز بهدف تعزيز القدرة على اكتساب الخبرة في مختلف البلدان النامية في كافة أنحاء العالم .

ويلعب مركز التميز العربي دوراً متميزاً في تطوير أسواق الاتصالات الجاذبة وتقديم خدمات الاتصالات لتنمية المجتمعات العربية عن خريق الآتي :

١- تطوير وتعزيز القدرة على وضع سياسات على مستوى عالٍ لتغطي كافة الجوانب التنظيمية والإدارية مع مراعاة توفر الخبرة الفنية اللازمة لمقابلة احتياجات قطاع الاتصالات في المنطقة العربية .

٢- إدخال تقنيات الاتصالات والمعلومات في مجالات التعليم والتجارة وغيرها من المجالات الهامة في المنطقة العربية وتعزيز القدرة على تطبيقها .

ويعمل المركز كمشروع تابع للاتحاد الدولي للاتصالات وتتم إدارته من قبل لجنة تسيير تمثل الجهات المساهمة في المنطقة .

وقررت لجنة التسيير تحويل مكتب مركز التميز العربي من موقعه في دمشق إلى السلطنة حيث ستستضيف السلطنة هذا المركز للسنوات الثلاث المقبلة مع استعدادها لتوفير كافة متطلبات الدعم الفني والقوى العاملة لتسهيل قيامه بالأنشطة المناخية به ، إلى جانب المساهمة بمبلغ ٢٣,١٣٠ ريال عماني لدعمه ، ويقع مركز التميز العربي بمقر هيئة تنظيم الاتصالات

(١٠) الأنشطة المستقبلية لعام ٢٠٠٦م

يعتبر تحرير الاتصالات عملية ديناميكية متواصلة ، الأمر الذي استدعى استنهاض الجهود الطموحة للهيئة بغرض تحقيق الأهداف المنصوص عليها في قانون تنظيم الاتصالات . وحتى تتمكن الهيئة من تحقيق هذه الأهداف ، فقد قامت بوضع خطة استراتيجية وهي الآن بصدد تنفيذها عن خريق تطوير الأخر والإجراءات القانونية مع مراعاة توخي الشفافية في اتخاذ القرار وتبني السياسات التي تستهدف العناية بالمنتفعين . ووضعت الهيئة نصب عينيها الأولويات التالية لتحقيق الأهداف التي تصبو إليها :

المنافسة

تمثل رعاية وتشجيع المنافسة إحدى أهم المسؤوليات التي تتولاها الهيئة في كافة أوجه قطاع الاتصالات وهي أفضل ضمانة لتحقيق الأهداف الأخرى مثل تحسين الخدمات وتنوع خياراتها . وليس بالإمكان خلق سوق تنافسية دون تدخل المنظم الذي يعمل على ضمان تخصيص الموارد بصورة ملائمة وعادلة ، وقد تم تشجيع المنافسة في قطاع الخدمات المتنقلة خلال الفترة موضوع البحث وبدأ ذلك يعود بالنفع على المستخدمين . وتعتزم الهيئة إدخال المنافسة في الخدمات الثابتة أسوة بخدمات القيمة المضافة في المستقبل القريب .

التزامات الخدمة الشاملة

تعتبر الكثافة الهاتفية الحالية متدنية في المناخق الريفية نظراً لصعوبة التضاريس الجغرافية ببعض مناخق البلاد وتولي الحكومة والهيئة اهتماماً خاصاً بتوفير خدمات الاتصالات الأساسية لكافة المواخنين بأسعار معقولة . ونظراً لعدم وجود مردود اقتصادي مجزي في المناخق الريفية بالنسبة للمشغلين ، فإن توفير الخدمات

بهذه المناخق يمثل تحدياً للمنظمين ولذلك فإن الهيئة بصدد التصدي لهذا الأمر لكونه يمثل أولوية هامة عن خريق وضع برنامج في العام القادم يتم من خلاله التعرف على المتطلبات الأساسية لخدمات الاتصالات في السلطنة حتى يتسنى للحكومة ضمان توفير النفاذ الشامل للخدمات في المناخق الريفية والمناخق النائية .

الطيف الترددي

تدرك الهيئة جيداً الاحتياجات المستقبلية للطيف الترددي ، وعليه فقد قامت دائرة تخصيص الطيف الترددي بالتخطيط لإخلاء نطاقات ١٨٠٠ ميگاهرتز و ٢ جيگاهرتز التي تستخدمها بعض الجهات الحكومية وتوفيرها للمشغلين أو المرخصين الجدد ، كما تعتزم الدائرة إخلاء النطاقات ٤٥٠-٤٧٠ لجعلها متاحة للخدمات المتنقلة للمناخق الريفية بالإضافة إلى نطاقات الترددات الأخرى التي تعتبر هامة للسلامة والخدمات الجوية والبحرية . وبالنسبة للشبكة اللاسلكية المحلية التي تعمل على الترددات ٢,٤ ميگاهرتز و ٥,٨ ميگاهرتز ، فقد تم إعداد اللوائح المتعلقة بها وينتظر صدور الموافقة عليها علماً بأن الهيئة تعتزم استكمال جميع البيانات الفنية وتنفيذ المرحلة الثانية والثالثة من نظام شبكة المراقبة .

الصوت عبر بروتوكول الانترنت

تشهد خدمة الصوت عبر بروتوكول الانترنت نمواً يعادل ضعف مقدار النمو في الخدمات الصوتية التقليدية ، وعلى المستوى العالمي تصل إلى نسبة ١١٪ من حجم المكالمات الدولية . ويتعاظم أثر خدمة الصوت عبر بروتوكول الانترنت على المسارات في الأسواق النامية التي تعتبر فيها هذه الخدمة خياراً جاذباً بسبب تواصل ارتفاع أسعار التسوية الدولية . وستكون خدمة الصوت عبر بروتوكول الانترنت من ضمن أولويات الهيئة وستخضع لنظرة فاحصة على المدى البعيد في ضوء تنامي تحرير أسواق الاتصالات في ظل التطورات العالمية .

النطاق العريض

يعتبر الاختراق في خدمات النطاق العريض منخفضاً للغاية لدى مقارنته بدول الجوار ، وتكمن أسباب انخفاض نسبة الاختراق في غياب البيئة التنافسية وارتفاع الأسعار وعدم وجود الوعي الكافي لدى العموم . وتؤمن الهيئة بضرورة انتشار خدمات النطاق العريض في البلاد نظراً لارتباطها المباشر بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالبلاد ولذلك فهي تعمل على صياغة استراتيجية تتمكن من خلالها من إدخال المنافسة في خدمات النطاق العريض بما يكفل تخفيض الأسعار واعتماد الإجراءات المناسبة لوضع آلية يتم عن خريقتها تقديم هذه الخدمات وتسهيل اقتناء المستخدمين للأجهزة اللازمة للحصول عليها .